ثم اشار الى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله وجهان في العادم تذكير اسبق
او عجمة كهند والمنع احق · يعني ان الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة
يجوز فيه الوجهان الصرف والمنع والمنع افصح وفهم ذلك من قوله والمنع احق وقد جمع
الشاعر بين اللغتين فقال · لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب ·
فصرف الاول ومنع الثاني · وجهان مبتدا وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره في العادم وتذكير
مجرور بالعادم وسبق في موضع الصفة لتذكير وعجمة معطوف على تذكير ثم انتقل
الى الرابع فقال **والعجمي الوضع والتعريف مع · زيد على الثلاث صرفه امتنع** · يعني انه اذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية
وكان زائدا على ثلاثة احرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمي الوضع والتعريف ان الاسم
اذا كان عجميا وكان في كلام العجم غير علم ونقل الى كلام العرب علما انصرف ايضا
نحو بندار والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فيشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر
الاعاجم وفهم ايضا انه اذا كان ثلاثيا انصرف ويشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك
الوسط نحو لمك والذي توقف فيه الشروط نحو ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب · والعجمي
مبتدا او الوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من العجمي
وزيد في موضع زائد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف الناظم الثلاث لانه مضاف في التقدير الى
الاحرف وفيه لغتان النصب والتأنيث وصرفه امتنع مبتدا وخبر في موضع خبر المبتدا
الاول ثم انتقل الى الخامس فقال **كذاك ذو وزن يخص الفعلا · او غالب كاحمد ويعلى** · يعني ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به او الغالب فيه امتنع
من الصرف والمقام به ضرب المبني للمفعول اذا سمي به ويشمل الغالب ما وجوده في الافعال
اكثر من وجوده في الاسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء
نحو اصبع لاكن وجوده في الافعال اكثر من وجوده في الاسماء وهو فعل الامر من فعل ونحو ذلك

اسم تاج ... (marginal note, partly illegible)

وما ظهر في الاسماء

مقابل البلا

وما ظهر في الاسماء والافعال معا نحو افعل فانه يوجد في الافعال كثيرا كركب واشرب
وكذلك في الاسماء نحو افكل واصبع لاكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست تدل
في الاسماء فكان الفعل من هذا الوجه وتدل غالبا بالفعل وهو على وزن يفعل وهو ايضا
موجود في الافعال والاسماء نحو يزيد في الافعال ويرمع في الاسماء ومثل الغالب باحمد ويعلى
ولم يمثل الخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف
كعسب اسم رجل فانه منقول من كعسب اذا اسرع وخطو ووزن نعت لمصدر وقع تقديره
علما ذو وزن ويخص الفعلا في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من
باب عطف الاسم على الفعل لكون احدهما بمعنى الاخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل
وغالب او يخص الفعل او يغلب ثم انتقل الى السادس فقال **وما يصير علما من ذي الف · زيدت لالحاق فليس ينصرف** · يعني اذا سمي بما فيه
الف الالحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه الف التأنيث نحو علقى ودفري مسمى بهما
لان علقى ملحق بجعفر ودفرى ملحق بدرهم وفهم منه ان الالحاق اذا كان بالهمزة وسمي به
انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما اشترط الف الالحاق المقصورة لانها زائدة
غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدا وهي موصولة وصلتها
يصير وعلما خبر يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت للالحاق في موضع
الصفة للالف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى السابع وهو اربعة انواع اشار
الى الاول والثاني بقوله **والعلم امنع صرفه ان عدلا · كفعل التوكيد او كثعلا**
فهو الاول قوله كفعل التوكيد يعني ان فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل
اما العلمية فعلمية الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة
لفظية والظاهر من النظم الاول واما العدل فهو معدول عن جمعيات الاصلية فان جمعاء
انما يجمع على جمعاوات · والثاني هو قوله او كثعلا اسم رجل ومثله عمر فان المانع العلمية

في الافعال